الامن الدولي سيستطيع الخروج من هذا الموقف المربك من دون خسائر فادحة قد تنعكس على مصداقيته واحترامه. وقد يؤثر هذا الموقف، كذلك، بصورة سلبية على مبادىء عمله الاساسية وأسلوبه في معالجة الازمات الدولية. ولم تعد المشكلة مجرد قضية «ازدواجية المعايير»، ولكنها أصبحت أكثر خطورة في ما يسمّى عصر «النظام العالمي الجديد»، حيث يجبر بعض الأقطار على الالتزام بالقانون في حين يُستثنى البعض الآخر من ذلك.

وبمعنى آخر، ستصبح المبادىء انتقائية، تقوم على المصالح والعلاقات، وليس على قوانين أخلاقية عامة. وهذا يعني، ببساطة، ان أولئك الذين هم مع الولايات المتحدة الاميركية، سواء أكانت على صواب أم خطأ، حسنة أم سيئة، فسيكونون فوق القانون الدولي، وفوق الاعراف الانسانية. وقد أوضح هذا، بجلاء، وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، عندما ذكر ان الولايات المتحدة الاميركية لن «تخون» علاقاتها الخاصة جداً مع اسرائيل بعدم استخدام حق النقض لمواجهة أي عقوبات ضدها.

ان هذا القرار وضع مفاوضات سلام الشرق الاوسط الثنائية ومتعدّدة الطرف في موقف صعب. ان عملية السلام تحتاج الى نوايا حسنة معلنة. وقرار المحكمة الاسرائيلية هذا ليس سوى مواد متفجرة وضعت في طريق عملية السلام.

صفقة اسرائيلية ـ أميركية

في الأول من شباط (فبراير) ١٩٩٣، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، قرار حكومته بالسماح لـ ١٠٠ من المواطنين المبعدين بالعودة، وتقليص فترة النفي بالنسبة للباقين لتصبح نصف المدة التي قررت أول الامر. وقال انه وفي مقابل ذلك تلقّت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية تأكيدات بأنها ستسد الطريق أمام أي محاولة لدفع مجلس الامن الدولي لاتخاذ عقوبات ضد اسرائيل، وفقاً لبعض الاقتراحات التي قدّمت رداً على تحدي اسرائيل المستمر للمطالب التي نص عليها القرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢). وفي اليوم ذاته، أعلن وزير الخارجية الاميركي، وارن كريستوفر، عندما كان في زيارة لمقر الامم المتحدة في نيويورك، انه يعتقد بأن اتخاذ اجراء آخر من قبل مجلس الامن الدولي لن يكون ضرورياً.

وفي الرابع من شباط (فبراير) ١٩٩٣، أفادت الانباء ان رئيس الوزراء الاسرائيلي أشار، في بيان أدلى به في الكنيست، الى الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية في ما يتعلّق بقضية الابعاد، ولاحظ ان الاتفاق بإعادة ربع المبعدين الفلسطينيين الـ ٤٠٠ حفظ له حق إبعاد المئات من الناس في المستقبل إذا ما أراد ذلك. وأكد ان اسرائيل قررت ذلك لثلاثة أسباب: لاظهار ان اسرائيل «ستواصل عملية السلام»، و«تحارب الارهاب»، وليظهر للاسرائيليين «التوجه المخلص لبناء قواعد التعاون والتفاهم مع الادارة الاميركية الجديدة». وأضاف، أيضاً، أن هنالك ثلاثة مبادىء تهتدي بها الحكومة الاسرائيلية في تعاملها مع هذه القضية: ان لا تصل الى أي مجابهة مع مجلس الامن الدولي، وتمكين الفلسطينيين الراغبين في العودة الى مائدة المفاوضات من أن يفعلوا ذلك، وتجنّب خلق موقف يمكن ان يفهم على انه انتصار لـ «حماس».

ولا ريب فإن القرار الجديد الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية غيّر قوانين اللعبة الى حدّ ما، ومن ثم مال الميزان لمصلحة اسرائيل في بعض الدوائر السياسية الدولية. وكمثال على ذلك، قال